المحاضرة الأولى: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

اعداد أستاذ المقياس: د.حميد فشيت

<u>أولا : نظرة تاريخية لتطور علم الاقتصاد</u>

يعد الفيلسوف اليوناني **أرسطو Aristote** (348ق.م-322ق.م) أول من استخدم مصطلح اقتصاد والذي كان معناه تدبير الشؤون المنزلية، وكلمة اقتصاد **ECONOMICS** هي كلمة لاتينية مشتقة من الكلمتين اليونانيتين **OIKOS** والتي تعني "**المنزل**" و **NOMOS** والتي تعني **تدبير**، معنى كلمة اقتصاد تدبير المنزل، وقد اكد ارسطو ان جوهر الاقتصاد أو "**الاكونوميوس**" هو الإنتاج من أجل الاستعمال الجماعي، أي الإنتاج والاستهلاك الاسري.

ويجمع معظم الكتاب الى أن اصل كلمة اقتصاد يرجع الى عام 1776م وفي بداية الثورة الصناعية الى الاقتصادي الشهير ادم سميث (1723-1790م) عندما نشر كتابه الشهير "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" (An Inquiry into the Nature and Causes of The Wealth of Nations)، وقد وضع فيه المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق بدراسته لكيفية تحديد الأسعار الفردية، أسعار الأرض، العمالة، رأس المال...الخ.

ويعد ادم سميث رائد المدرسة التقليدية او الطبيعية التي ظهرت أفكارها في بريطانيا، وقد قدم التقليديون عدة قوانين اقتصادية على غرار قانون تناقص الغلة المتناقصة، قانون الاجر الحدي، قانون السكان...الخ.

في الواقع علم الاقتصاد نشأ في أحضان الفكر الليبرالي الذي يؤمن بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد أو الشأن الاقتصادي، وقد كان الطبيعيون أو الفيزيوقراط والذي يعبر فرانسوا كيناي (1694- 1774م) الأبرز بينهم قد تصوروا وجود نظام طبيعي يحكم الكون خارج عن إرادة البشر ولا ينبغي لهم أن يتدخلوا فيه.

في مقابل الاتجاه الحر أو الليبرالي ظهر الفكر الاشتراكي او الماركسي الذي انتقد بشدة هذا الأول، ويعد كارل ماركس (1818- 1883م) مؤسس الاشتراكية العلمية كنظرية تقوم على الفلسفة الجدلية، وقد فسر التاريخ من خلال الأفعال المادية للإنسان، أي رؤيا اقتصادية للتاريخ، حيث رأى أن الحقائق الاقتصادية تتحكم في الأفكار والثقافة والقانون والأخلاق والعقيدة، كما أوضح أن الرأسمالية تحمل بين ثناياها بوادر فنائها وستنهار نظرا لحقيقة الصراع بين الطبقات وتظهر كبديل عنها الاشتراكية.

وقد رأى بعض الاقتصاديون ان الاقتصاد ليس علما اجتماعيا بل هو طبيعي مثله مثل الفيزياء لأنه يهدف الى اكتشاف القوانين التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، كما اضافوا اليه استخدام العلوم الدقيقة كالرياضيات والاحصاء والتي واستخدمها "الحديون" و"التقليديون الجدد" بشكل كبير.

كما برز في مطلع الثلاثينيات وعلى اعقاب الازمة الاقتصادية ما عرف بالمدرسة الكينزية نسبة لرائدها جون مينارد كينز John Maynard Keynes (1883- 1946م) لتصحيح فكرة أن عدم تدخل الدولة في الاقتصاد غير صحيحة بل تتدخل لتصحيح الاختلالات التي تحدث فيه.

وحتى المدرسة الكينزية اثبتت ضعفها في تفسير بعض الازمات الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الرأسمالي، وبرزت أفكار مدارس اقتصادية جديدة على غرار المدرسة الليبرالية الجديدة والتي يعتبر من أبرز روادها كل من فريديريك فون هايك Friedrich August von Hayek (1899- 1992م) وميلتون فريدمان Milton Friedman (1912- 2006م) التي نجحت في معالجة الركود التضخمي الذي عجزت عن علاجه المدرسة الكينزية.

ثانيا: تعريف علم الاقتصاد

هناك عدة تعاريف قدمت للاقتصاد على اختلاف المدارس الاقتصادية والحقب الزمنية، وفيما يلي نقدم بعضها:

- يعرف بول ساموبلسون Paul Samuelson (1915- 2009) ووبليام نوردهاوس William Nordhahaus (1941) علم الاقتصاد على أنه " دراسة كيف يمكن للمجتمعات ان تستخدم مواردها النادرة لأنتاج وتوزيعها بين مختلف الناس".
- ويعرفه آرثر ادوارد واخرون على انه " دراسة نشاط الانسان في استعمال موارده النادرة التي تصلح لإشباع حاجاته المتعددة".
- ويعرفه ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842- 1924) على انه "دراسة البشر لأعمال الحياة الطبيعية، حيث يفحص الجزء المتعلق بالعمل الفردي أو الجماعي الذي يرتبط بالمكسب، وذلك باستخدام المستلزمات المادية".
- ويعرفه ليونيل روبينز Lionel Robbins (1898- 1984) على انه" العلم الذي يدرس سلوك الانسان الممنوح والوسائل النادرة التي لها استخدامات أخرى"

- ويعرفه أدم سميث Adam Smith (1723 - 1790) على أنه " العلم الذي يختص بدارسة الوسائل التي يمكن للأمم بواسطتها ان تغتني ماديا"، وقد ركز على الإنتاج ويعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد.

- وعرفه جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806- 1873) على انه " علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه"، حيث يلاحظ ان ميل ذهب ابعد من سميث بتركيزه على الإنتاج والتوزيع.

- عرفه فيكسل على انه " العلم الذي يدرس كل جهد انساني منظم يبذل لأشباع الحاجات المادية نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

- وعرفه روبينز أيضا على انه " العلم الذي يدرس الندرة والاختيار"

من الواضح انه لا يوجد تعريف موحد للاقتصاد، فكل مفكر او مدرسة اقتصادية ركزت على جانب من جوانب الاقتصاد لكنها كلها تعني بالجانب المادي للإنسان وطرق تحقيق الاشباع عبر استغلال الموارد المتاحة، وانطلاقا من التعريف الأخير لروبنز قدم تعريف شامل للاقتصاد والذي عرفه على انه " **العلم الذي يبحث في الكيفية التي يتم بها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة واللامتناهية"** .

ثالثا: المشكلة الاقتصادية

1-مفهوم المشكلة الاقتصادية

في كل مجتمع من المجتمعات سواء كان متقدما أو متخلفا يواجه ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية والتي تتلخص بشكل مختصر في محدودية الموارد من جهة و تعدد الحاجات من جهة أخرى، أي ان الحاجات الإنسانية متعددة أو بمعنى أوضح لا متناهية ففي الغالب كلما اشبع الانسان حاجة ما ظهرت حاجات جديدة تتطلب الاشباع، لكن بالمقابل الموارد اللازمة للإشباع في الغالب محدودة او بمعنى اصح نادرة، والمقصود هنا الندرة الاقتصادية، فمهما توفرت الكميات من مورد ما تبقى هذه الكمية محدودة.

فالمشكلة الاقتصادية هي كيف يمكن للموارد المحدودة والنادرة اشباع الحاجات المتعددة أو الغير منتهية .

2-خصائص المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- خاصية الديناميكية: والمقصود هنا ان المشكلة الاقتصادية غير ثابتة، فهي تتغير من وقت الى اخر ومن جيل الى اخر، فحاجات الانسان تتغير أو قد تتغير طبيعة اشباعها كتغير طريقة اللباس او طريقة التنقل أو طريقة اعداد الطعام ...الخ، كما ان الموارد بدورها تتغير طريقة أو شدة الحاجة اليها حسب قدرتها على اشباع الحاجات الحالية.

- خاصية العمومية: والمقصود بالعمومية هو أن المشكلة الاقتصادية عامة في حالها فهي لا تستثني الافراد أو المجتمعات، ولا تستثني المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة فهي دائما موجودة في كل المجتمعات، وهي موجودة في أي نظام اقتصادي فقط قد تختلف درجة حدتها وطرق حلها من مجتمع الى اخر؛

- خاصية النسبية: تنبع خاصية نسبية المشكلة الاقتصادية من درجة حدتها والقدرة على التقليل من وطأتها على المجتمع، فقد تتوفر بعض المجتمعات على موارد كافية من مورد ما أو لها القدرة على توفير واستغلال هذا المورد بطريقة كفؤة على عكس مجتمعات أخرى، هذا قد يجعل المشكلة الاقتصادية اقل حدة، كما انها قد تختفي في حالة توفر الموارد وتظهر بندرتها، وعلى العموم تواجه المجتمعات المشكلة الاقتصادية عن طريق الزيادة في الموارد، او التقيل من الحاجات او بذل الجهود في الاتجاهين معا.

3- اركان المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية كما سبق وان وضحا ثلاثة اركان أساسية وهي ندرة الموارد، لا نهاية الحاجات والاختيار، وفيما يلي شرح مختصر لهذه العناصر:

أ-ندرة الموارد:

المقصود بندرة الموارد هو محدودية وفرتها، أي انها متوفرة بكميات محدودة، ومهما توفرت الكميات من هذا المورد فهي تبقى محدودة فعلى سبيل المثال فرغم توفر البترول او الغاز في بعض البلدان بكميات كبيرة الا ان هذا لا يجعل هذا المورد موردا حرا كالهواء بل يبقى محدودا فبعض البلدان لا تتوفر عليه، كما ان استخراجه وجعله قابلا للاستغلال يتطلب الكثير من الجهود وليس مجاني، ومن الأسباب التي تفاقم وتزيد من تعقد مشكل ندرة الموارد ما يلي:

- قابلية العديد من الموارد للانتهاء والنضوب: وهي خاصية تتميز بها العديد من الموارد الطبيعية والاحفورية، فكميتها في الطبيعة محدودة و استغلالها بشكل مفرط يعرضها للانتهاء كالموارد البترولية، المعادن ...الخ.

- الاستغلال الغير جيد للموارد: تتعرض العديد من الموارد خاصة في الدول المتخلقة لسوء الاستغلال أو الاستغلال المفرط، على عكس الدول المتقدمة التي تستعين الطرق العلوم المتقدمة لتحسين استخدامها للموارد وتفادي تبذيرها او سوء استغلالها او اتلافها.

- الطلب المتزايد على بعض الموارد: تشهد الكثير من الموارد زيادة كبيرة في الطلب علها مما يزيد من مشكل عدم كفايتها، كمشكل زيادة الطلب على الموارد الطاقوية، المياه ...الخ .

ب- لا نهاية الحاجات:

تتميز حاجات الانسان بأنها متعددة وغير منتهيه، وكلما اشبع حاجة من الحاجات ظهرت حاجات جديدة، والمقصود هنا الحاجات الاقتصادية التي تتطلب سلع وخدمات لأشباعها، والحاجات في الواقع تعرف على انها "شعور وبالنقص أو الحرمان أو عدم الاتزان وهو شعور داخلي"، ويعد ابرز من درس حاجات الانسان العالم النفساني أبراهام ماسلو Abraham Maslow (1908- 1970) والذي توصل الى تقسيم الحاجات في خمس مستويات متعاقبة والتي تعرف بهرم ماسلو للحاجات والذي يلخصه الشكل التالي :

هرم ماسلو للحاجات

ويمكن شرح وإعطاء أمثلة عن هذه الحاجات كما يلي :

1- الحاجات الفيزيولوجية: وتتمثل في الحاجات الضرورية لإستمرار حياة الانسان مثل الاكل، الشرب، النوم،...الخ.

2- الحاجة الى الامن: وهي الحاجات الضرورية لضمان امان الفرد والتي تتوفر من خلال المنزل، الدواء، الحراسة، مضادات الفيروسات، أنظمة الإنذار...الخ.

3- الحاجات الاجتماعية: وهي الحاجات التي تشعر الفرد بالرغبة في الانتماء والحب من طرف الغير، وقد تشبع عبر الملابس التقليدية، المناسبات الاجتماعية...الخ

4- الحاجة الى التقدير والاحترام: وهي حاجة الفرد لتكون له مكانة اجتماعية ضمن الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي اليه، وقد يتحقق اشباعها عبر اللباس، السيارة...الخ.

5- الحاجة الى تحقيق الذات: وهي اعلا مراتب الحاجات وقد تتحقق عبر الابداع، وإنجاز الأشياء الخاصة.

وللحاجات عدة خصائص نذكر منها:

- حاجات الانسان متعددة ولا نهائية : وهذا نابع من كون الانسان له حاجات متعددة وكلما اشبع حاجة ضهرت له حاجات جديدة، او انتقل الى مستوى أعلى من الحاجات كما سبق وان وضحنا في هرم ماسلو.
- القابلية للانقسام: أي ان الحاجة الواحدة قد ينجم عنها حاجات جديدة متولدة عنها كحاجة الانسان للسيارة ينجم عنها حاجته للخدمات التابعة لها، قطع الغيار، التنظيف، البنزين...الخ.
- القابلية للإشباع: أي أن الحاجة قابلة للاشباع وأن مقدار من المال كاف لتحقيق الاشباع، كما ان الاستمرار في اشباع نفس الحاجة يؤدي الى تناقص المنفعة وهو ما يعرف بقانون تناقص الغلة.
- القابلية للاستبدال: أي انه يمكن في بعض الحالات الاستعاضة عن اشباع حاجة بإشباع حاجة أخرى بديلة لها عبر ما يعرف بالسلع البديلة.

ج- الاختيار.

نظرا لتعدد الحاجات وكثرتها من جهة، ومحدودية الموارد والقدرات من جهة أخرى فإن اشباع كل الحاجات يصبح شيئا مستحيلا أو متعذرا، لذا يجد الفرد أو المستهلك مضطرا الى اشباع بعض الحاجات والتضحية بأخرى، او البدء بإشباع بعض الحاجات وتأخير أخرى، هذه العملية يطلق عليها اسم الاختيار؛ أي يختار المستهلك أي الحاجات يشبع أو يشبع أولا، وايها يضحي بها أو يشبعها ثانيا، ويركز رجال الاقتصاد على أن عملية الاختيار تبنى على معايير عقلية أو رشيدة، أي ان معيار الانتقاء يجب ان يكون مبنيا على

الرشادة الاقتصادية وهذا من خلال قدرة المورد على تحقيق أكبر اشباع أو منفعة بأقل تكلفة أو هدر للموارد (في الواقع مفهوم الرشادة مفهوم نسبي وليس مطلق، وليست كل قرارات المستهلك مبنية عليه).

ومسألة الاختيار لا تواجه الفرد فقط بل تواجه أيضا الجماعة أو الدولة، فغالبا ما تضطر الدولة لتوجيه مواردها نحو اشباع حاجات معينة دون أخرى وهذا وفق ما تمليه عليه خططها وبرامجها التنموية

4-علاج المشكلة الاقتصادية

قدمت مختلف المدارس والتوجهات الاقتصادية علاجا أو حلولا للمشكلة الاقتصادية أو طرقا للتخفيف من حدتها، حيث نجد في هذا الجانب ان كل من التوجه الاقتصادي الليبرالي(الرأسمالي أو الحر) والاشتراكي (الماركسي أو الشيوعي) قدما حلولا كل حسب فلسفته ومبادئه، وفيما يلي عرض موجز للحلول التي قدمها كلا الاتجاهين للمشكلة الاقتصادية.

أ – علاج المشكلة الاقتصادية من المنظور الرأسمالي:

من المعروف أن الاتجاه الرأسمالي ينادي بحرية الاقتصاد وعدم تدخل الدولة فيه تحت الشعار القوي لأدم سميث " دعه يعمل، دعه يمر"، حيث يضمن هذا النظام الحرية الفردية للأشخاص بأن يشتروا أو يمتنعوا عن شراء أي منتج وفق أرادتهم، وبالتالي هناك حرية مطلقة في اشباع الحاجات، والالية الوحيدة التي يعتمدها النظام الرأسمالي في ضبط هذه العملية هو جهاز الثمن أو الأسعار، أي أن قانون العرض والطلب هو الذي يضبط عملية الاختيار للسلع التي يشتريها المستهلك والحاجات التي يشبعها، فبانخفاض السعر يزيد الطلب على اشباع بعض الحاجات، ولكن مع زيادة الطلب قد ترتفع الأسعار وفق قانون الطلب، وبالتالي يبدأ الطلب في التراجع ويحث التوازن، أي ان **جهاز الثمن والسعر** هو المسؤول عن ضبط العملية أو المشكلة الاقتصادية دون تدخل أي طرف.

ومن الواضح أن ارتفاع الطلب على سلع أو خدمات معينة يرفع من الطلب على الموارد اللازمة لإنتاجها والعكس صحيح، وبالتالي فإن جهاز الثمن بدوره يضبط عملية استخدام الموارد.

ب- علاج المشكلة الاقتصادية من المنظور الاشتراكي

على عكس المنظور الرأسمالي الذي ينادي بالحرية الفردية والملكية الخاصة لموارد الإنتاج، فإن النظام الاشتراكي يقمع الحرية الفردية وينادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وبضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبضرورة امتلاكها لوسائل الإنتاج، وبالتالي فإن الدولة هي المسؤولة عن كيفية تخصيص الموارد، وعن تنظيم عملية الإنتاج، وبالتالي هي مسؤولة عن تحديد الحاجات التي ينبغي اشباعها والحاجات التي يضحى بها.

للقيام بهذه العملية التنظيمية لابد من توفر جهاز صارم لتوجيه الموارد، واشباع الحاجات المراد اشباعها، لهذا يعتمد النظام الاشتراكي في حله للمشكلة الاقتصادية على ما يعرف ب**جهاز التخطيط**، فالتخطيط المركزي هو الذي يكفل عملية ضبط الموارد والإنتاج والاستهلاك وفق نظرة شاملة للدولة ووفق مخططات قصيرة، متوسطة وطويلة المدى .

أي ان حل المشكلة الاقتصادية أو التخفيف من حدتها وفق النظرة الاشتراكية يقع على عاتق الدولة عبر جهاز التخطيط الذي ينظم عملية تعبئة الموارد وتنظيم عمليتي الإنتاج والتوزيع .